الدولة عند الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)

م.د. جاسم محمد الشيخ زيني
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

(خلاصة البحث)

يعالج الباحث مفهوم الدولة عند الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، كون هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية في علم السياسة الحديث. لم يتبع الباحث منهجاً مقارناً في عرض وتحليل المفهوم العلوي للدولة مع المفاهيم الغربية الأخرى حول الدولة . كون النظير الم وضوعي للمفهوم العلوي هو المفهوم النبوي الشريف له . ووفقا للفرضية جاءت المعالجة لـ : أصل الدولة عند الإمام علي (عليه السلام)، ووجوب اقامتها شرعياً وعقلياً، والمؤشرات الأساسية لانهيارها، وشكلها وأسلوب ادارتها، وأركانها : ولي الأمر، والأمة، والاقليم.

المقدمة:

ان مما لا شك فيه ان مفهوم الدولة، يُعدّ من المفاهيم الأساسية لدى الكثير من الفلاسفة والباحثين في علم السياسة قديماً وحديثاً . ذلك ان البشرية لازالت تهفو الى انموذج للدولة يلبي طموحات وآمال وحاجات الإنسان المادية والمعنوية.

يحاول هذا البحث التنقيب العلمي عن رؤية الإمام علي (ع)، بما يمثله من مكانة دينية - سياسية سامقة في الإسلام عامة وعند مذهب أهل البيت (ع) خاصة، لمفهوم الدولة هذا؟

ان مفهوم الدولة عند الإمام علي (عليه السلام) هو على غرار مفهوم الرسول الأكرم لها .. كما ان التحديات التي واجهت قيام دولة الإمام (عليه السلام) هي غير التحديات التي واجهت دولة الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) فتحديات دولة الإمام (عليه السلام) جاءت من مسألة تأويل الوحي (الناكثين والقاسطين والمارقين) وتحديات دولة الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) جاءت من مسألة تنزيله (المشركين).

الفرضية:

ان رؤية الإمام علي (ع) المتميزة والخاصة لمفهوم الدولة جعلت منه صاحب منهج سياسي خاص، في مسألة بناء الدولة الإسلامية والإنسانية . هذا المنهج لم يقتصر على جانب دون آخر، وإنما كان له رصيد نظري، ورصيد عملي واقعي أنموذج لازال المسلمون والانسانية تصبو اليهما سواء بسواء.
وسنعالج هذا الموضوع الهام وفقاً لمبحثين:
المبحث الأول: ماهية الدولة عند الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام).
المبحث الثاني: أركان الدولة عند الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام).

المبحث الأول: ماهية الدولة عند الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)

عند البحث عن مفردة "الدولة " وتصريفاتها اللغوية في الخطب والكلمات السياسية القِصار للإمام علي (ع)، نجد انها وردت فيهما، يقول (ع): "الدولة كما تُقبل تُدبر"[١]، و"لكل دولة بُرهة"[٢]، و"أُنْبِئْتُ بُسْراً قَدِ اطَّلَعَ الْيَمنَ، وَإِنِّي وَاللهِ لأَظُنُّ هؤُلاءِ القَوْمَ سَيُدَالُونَ مِنْكُمْ –بمعنى سيغلبونكم- بِاجْتِماعِهِمْ عَلَى بَاطِلِهِمْ، وَتَفَرُّقِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ، وَبِمَعْصِيَتِكُمْ إِمَامَكُمْ في الحَقِّ، وَطَاعَتِهِمْ إِمَامَهُمْ في البَاطِلِ، ..."[٣] .

بمعنى أنه (ع) يفهم الدولة من زاوية المعنى اللغوي للكلمة "الفعل والانتقال من حال إلى حال"[٤]. وسنعالج الموضوع من زوايا مختلفة:

أصل الدولة عند الإمام علي (عليه السلام):

يرى أحد الباحثين ان معالجة مفهوم الدولة عند الإمام علي (عليه السلام) يقوم على: ان الدولة في منظور الإمام علي (عليه السلام) دولة ربانية متصلة بالغيب، وليست مقطوعة عن السماء ... وهذه الصفة الربانية لا تعني ان الدولة ثيوقراطية تحكم باسم الدين بطريقة تسلطية بعيدة عن مبادئ الحق ومقاصد العدل وحرية الاختيار . وعلى هذا الأساس يبدأ الإمام علي (عليه السلام) عهده لعامله على مصر مالك الأشتر النخعي (رض) بقوله: "هذَا مَا أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللهِ عَلِيٌّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ... أَمَرَهُ بِتَقْوَى اللهِ، وَإِيثَارِ طَاعَتِهِ، وَاتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ فِي كِتَابِهِ: مِنْ فَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ، الَّتِي لاَ يَسْعَدُ أَحَدٌ إِلاَّ بِاتِّبَاعِهَا، وَلاَ يَشْقَى إِلاَّ مَعَ جُحُودِهَا وَإِضَاعَتِهَا، وَأَنْ يَنْصُرَ اللهَ سُبْحَانَهُ بِيَدِهِ وَقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ، فَإِنَّهُ، جَلَّ اسْمُهُ، قَدْ تَكَفَّلَ بِنَصْرِ مَنْ نَصَرَهُ، وَإِعْزَازِ مَنْ أَعَزَّهُ."[٥] . وهذه المفردات هي مفردات ربانية الدولة عند الإمام علي (عليه السلام)، بمعنى أنها تقوم على أساس رعاية المصالح العامة، وحفظ الحريات، وسيادة القانون ..[٦].

وجوب إقامة الدولة عند الإمام علي (عليه السلام):

هناك أدلة متعددة ومتنوعة يستند اليها الإمام علي (عليه السلام) في مسألة هذا "الوجوب"، منها أدلة:

أ. القرآن الكريم:

ان الإمام علي (عليه السلام) يوضح المصطلح القرآني (أولي الأمر) الوارد في قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ..."[٧] ، فقال (ع): "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهذَا الأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللهِ فِيهِ."[٨] ، لذا ينبغي توفر عنصرين من وجهة نظر الإمام (ع) في (أولي الأمر)، ألا وهما:

العنصر الأول: (أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ)، وهذا المعنى يتضح عندما ذكر فضائله (ع) بعد وقعة النهروان، قائلاً: "فَقُمْتُ بِالأَمْرِ حِينَ فَشِلُوا، وَتَطَلَّعْتُ حِينَ تَقَبَّعُوا، وَنَطَقْتُ حين تَعْتَعُوا، وَمَضَيْتُ بِنُورِ اللهِ حِينَ وَقَفُوا، وَكُنْتُ أَخْفَضَهُمْ صَوْتاً، وَأَعْلاَهُمْ فَوْتاً، فَطِرْتُ بِعِنَانِهَا، وَاسْتَبْدَدْتُ بِرِهَانِهَا، كَالْجَبَلِ لاَ تُحَرِّكُهُ الْقَوَاصِفُ، وَلاَ تُزِيلُهُ الْعَوَاصِفُ. لَمْ يَكُنْ لِاحَد فيَّ مَهْمَزٌ، وَلاَ لِقَائِل فيَّ مَغْمَزٌ. الذَّلِيلُ عِنْدِي عَزِيزٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ لَهُ، وَالْقَوِيُّ عِنْدِي ضَعِيفٌ حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مَنْهُ."[٩] .

أما العنصر الثاني: (وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللهِ فِيهِ)، فأتضح في كلامه (ع) إلى طلحة والزبير بعد بيعته بالخلافة وقد عتبا عليه من ترك مشورتهما، وعدم توليتهما، قائلاً (ع): "فَلَمَّا أَفْضَتْ إِلَيَّ، نَظَرْتُ إِلَى كِتَابِ اللهِ وَمَا وَضَعَ لَنَا، وَأَمَرَنَا بِالْحُكْمِ بِهِ فَاتَّبَعْتُهُ، وَمَا اسْتَنَّ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وآله وسلم، فَاقْتَدَيْتُهُ، فَلَمْ أَحْتَجْ فِي ذلِكَ إِلَى رَأْيِكُمَا، وَلاَ رَأْيِ غَيْرِكُمَا، وَلاَ وَقَعَ حُكْمٌ جَهِلْتُهُ، فَأَسْتَشِيرَكُمَا وَإِخْوَانِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ; وَلَوْ كَانَ ذلِكَ لَمْ أَرْغَبْ عَنْكُمَا، وَلاَ عَنْ غَيْرِكُمَا."[١٠] .

ان تنفيذ المسؤوليتين الواردة في النص القرآني، أي أداء الأمانات الى أهلها والحكم بين الناس بالعدل، يقع على عاتق ولاة الأمر وهذا يتطلب إطاعة المواطنين لهم وتتوقف عليها[١١]، .. أكثر من هذا يرى الإمام علي (ع) أن من يُنصّب نفسه ولياً لأمر المسلمين، فليعلم بإنه قد نصّب نفسه بمثابة القدوة لهم، فعليه أن يبدأ بتعليم نفسه قبل تعليمهم، لأنه ان لم يفعل ذلك يكون تعليمه لهم "نوع من السفه، بل هو السفه كله"[١٢] ، وليؤدبهم بسيرته الحسنة التي عادة ما تكون أكثر تأثيراً ونجاعة من إرشادهم وتأديبهم بأقواله. يقول (ع): "مَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلنَّاسِ إِمَاماً فَعَلَيْهِ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْلِيمِ نَفْسِهِ قَبْلَ تَعْلِيمِ غَيْرِهِ، وَلْيَكُنْ تَأْدِيبُهُ بِسِيرَتِهِ قَبْلَ تَأْدِيبِهِ بِلِسَانِهِ، وَمُعَلِّمُ نَفْسِهِ وَمُؤَدِّبُهَا أَحَقُّ بِالأَجْلاَلِ مِنْ مُعَلِّمِ النَّاسِ وَمُؤَدِّبِهِمْ."[١٣] .

ب. السنة النبوية الشريفة:

لقد ورد عن الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لما نزل قوله تعالى : "وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ"[١٤] ، انه دعا بني عبد المطلب الى مؤازرته في دعوته، ومن يفعل منكم يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم، إلا

انهم أحجموا جميعاً إلا علياً (عليه السلام)، وهو أحدثهم سناً، فقد أجاب قائلاً : "أنا يا رسول الله أكون وزيرك عليه" ... فقال (صلى الله عليه وآله وسلم) بحقه (عليه السلام): "هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فأسمعوا له وأطيعوا"[١٥] ، لقد كان للإمام علي (عليه السلام) مواقفٌ شجاعة وكريمة أشاد الله تعالى بها في موارد كثيرة في القرآن الكريم، قال تعالى: ((وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ))[١٦]، كما أشاد نبيه الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بها في مواطن كثيرة، منها عندما قام بالمبيت في فراشه (صلى الله عليه وآله وسلم) ليلة الهجرة، ففدى الرسول والرسالة بنفسه (عليه السلام) من مؤامرة مشركي قريش آنذاك[١٧] .

ولقد شرع الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حالما وصل الى يثرب (سُميت طيبة فيما بعد)، شرع في التخطيط لتكوين الدولة التي تحكمها الشريعة الإسلامية السمحاء ... فقام (صلى الله عليه وآله وسلم) باتخاذ خطوة مهمة لإقامة الدولة الجديدة فجعل أساس العلاقة بين المسلمين رابطة العقيدة والدين متجاوزاً علقة الدم والعصبية[١٨] . فقال (صلى الله عليه وآله وسلم): "تآخوا في الله أخوين أخوين، ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: هذا أخي"[١٩] .

كما ورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد خروجه الى غزوة تبوك بحقه (عليه السلام) مخلفاً إياه على المدينة: "أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي"[٢٠]، يقول أحد المفكرين: "وإذا أردنا أن نعرف منزلة عند النبي على ضوء هذا الحديث، وجب أن نعرف منزلة هارون من موسى حين يسأل ربه ((وَاجْعَل لِّي وَزِيراً مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً * وَنَذْكُرَكَ كَثِيراً * إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيراً))[٢١]، والذي يثبت لهارون هذه الصفات بأسرها هو قوله تعالى : ((قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى))[٢٢]، وقول موسى مخاطباً هارون : ((وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ))[٢٣]. وإذن، فهارون وزيره، وشريكه في أمره، وخليفته في قومه، فإذا أنزل النبي علياً من نفسه منزلة هارون من موسى، فقد أثبت له بحكم هذا التنزيل جميع الصفات التي ثبتت لهارون، اللهم إلا النبوة وهذه خرجت بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "إلا إنه لا نبي بعدي """[٢٤] ، ولعل أبرز ما ورد عنه (صلى الله عليه وآله وسلم) أيضاً بحقه (عليه السلام) كان في موردين : حديث الثقلين: "اني تارك فيكم الثقلين ما أن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً . كتاب الله سببٌ طرف بيد الله وطرفٌ بأيديكم فتمسكوا به والآخر عترتي وإن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض فلا تقدموهما فتهلكوا ولا تقصروا عنهما

فتهلكوا"[٢٥]، وحديث الغدير: "إن الله مولاي وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه وأنصر من نصره، وأخذل من خذله وأحب من أحبه وأبغض من أبغضه وأدر الحق معه حيث دار"[٢٦].

ج. العقل:

ان وجود الدولة عند الإمام علي (عليه السلام) يحتمه معيار العقل أيضاً لكونه ضرورة اجتماعية تفرضها حاجة المجتمع الإسلامي، شأنه في ذلك شأن المجتمعات الأخرى، الى حكومة ذلك ان غيابها يمكن أن يوجِد "فجوة ينفذ من خلالها الباطل ومنه العزة في الأثم، وتتوافر للفساد البيئة الحاضنة له، فيتعرض الحق للهلاك، والصلاح للانحراف، ويكون القائد العادل بلا مقومات قيادة، والمجتمع بلا مقومات التعاون والتماسك"[٢٧]. يقول (عليه السلام): "فَإِنَّهُ لاَبُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِير بَرّ أَوْ فَاجِر"[٢٨]، و"الإمامة نظام الأمة"[٢٩].

مؤشرات انهيار الدول عند الإمام علي (عليه السلام):

ان الإمام علي (عليه السلام) كان قد حدد مجموعة من المؤشرات الأساسية لانهيار الحكم والدولة، وهي:

1. جهل[٣٠] الحاكم: يقول (عليه السلام): "زَلَّةُ الرأي تأتي على المُلكِ وتؤذن بالهُلكِ"[٣١].
2. الاستبداد[٣٢]، يقول (عليه السلام): "الاستبداد بالرأي يُزِلُّك ويُهَوِّرُك في المَهَاوي"[٣٣].

"مَنْ مَلَكَ أستأثرَ"[٣٤]. "اسْتَأْثَرَ فَأَسَاءَ الأَثَرَةَ، وَجَزِعْتُمْ فَأَسْأْتُمُ الجَزَعَ، وَللهِ حُكْمٌ وَاقِعٌ في المُسْتَأْثِرِ وَالجَازِعِ"[٣٥].

3. اتباع الهوى[٣٦]، يقول (عليه السلام): "شَرُّ الأُمَرَاءِ من كان الهوى عليه أميراً"[٣٧]، "الهَوَى قَرِينٌ مُهْلِكٌ"[٣٨].
4. تعدد مراكز القرار "عدم وحدة القيادة "[٣٩]: يقول (عليه السلام): "الشِّرْكَةُ في المُلْك تؤدي الى الاضطراب"[٤٠].
5. البغي[٤١]: يقول (عليه السلام): "آفة الإقتدار البَغْيُ والعُتُوُّ"[٤٢].
6. الانتقام[٤٣]: يقول (عليه السلام): "أقبح أفعال المقتدر الانتقام"[٤٤].
7. التكبر[٤٥]: يقول (عليه السلام): "آفة الرياسة الفخر"[٤٦].
8. الظلم والجور [٤٧]: يقول (عليه السلام): "في احتقاب المظالم زوال القدرة"[٤٨]، "بئس السياسة الجور"[٤٩].

شكل الدولة وأسلوب ادارتها عند الإمام علي (ع):

يتساءل أحد الباحثين عن شكل الدولة عند الإمام علي (ع) فهل هي: دولة بسيطة (موحدة) أم دولة مركبة (اتحادية)؟ وهل أسلوب إدارة الدولة

أسلوب إدارة مركزي، أم أسلوب إدارة لا مركزي ؟ [٥٠] وللإجابة على ذلك نقول : ان الإمام علي (عليه السلام) بعد توليه الخلافة واجه ثلاث تحديات أساسية حاولت تقويض السلطة المركزية للدولة الإسلامية، وهذه التحديات هي: "حركة الناكثين أصحاب الجمل، وتمرد القاسطين أصحاب صفِّين، ومسألة التحكيم وخروج المارقين النهروان"[٥١] .

ان الإمام علي (عليه السلام) كتب الى معاوية: "أما بعد فإن الناس ... بايعوني عن مشورة منهم واجتماع، فإذا أتاك كتابي فبايع لي، وأوفد إلي أشراف أهل الشام قِبَلَك "[٥٢] . فرد عليه معاوية : " ... وقد أبى أهل الشأم إلا قتالك ... ولعمري ما حجتك عليَّ كحجتك على طلحة والزبير، لأنهما بايعاك ولم أبايعك"[٥٣] .

لذا يرى أحد الكتاب انه "لم يكن ابقاء معاوية على ولاية الشام يقوي ركائز حكومة الإمام علي، بل على العكس: إنه كان يؤدي الى زعزعتها منذ البداية"[٥٤] .

وعلى هذا الأساس قاتل الإمام علي (عليه السلام) معاوية لاعتبارات كثيرة منها الحفاظ على وحدة الدولة الإسلامية.

ان اسلوب ادارة الدولة عند الإمام علي (ع) تباين حسب قدرات أصحابه ومكانتهم لديه (ع)، فقد أتبع أسلوب الإدارة المركزية مع الأشعث بن قيس، وعثمان بن حنيف، وأبي موسى الأشعري، وابن الجارود العبدي فمنحهم صلاحيات قليلة، وأخضع أعمالهم وسلوكياتهم للإشراف والسيطرة منه (ع) هذا من جهة . وقد اتبع الإمام علي (ع) أسلوب الإدارة اللامركزية مع مالك بن الحارث الأشتر النخعي (رض) في عهده إليه وتوليته مصر، فـ (مالك) عند الإمام علي (ع) مثل الإمام علي (ع) عند الرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، فالإمام (ع) قال بحق مالك: "لقد كان لي كما كنت لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)"[٥٥]، فالإمام (ع) وضع ثقته المطلقة بـ (مالك)، فلا ضرورة ولا حاجة للإشراف على سلوكه وأعماله في الولاية[٥٦].

المبحث الثاني: أركان الدولة عند الإمام أمير المؤمنين علي (عليه السلام)

عند مطالعة خطب الإمام علي (ع) ورسائله وكتبه نجد أنه يحدد ثلاث أركان للدولة الإسلامية، أبرزها: الحاكم السياسي الإسلامي، ا لرعية و الأمة، الإقليم والأرض. وسنوضحها تباعاً.

أولاً: ولي الأمر/ الحاكم السياسي الإسلامي

بداية نقول ان الإمام علي (ع) استعمل ألفاظ سياسية عد ة في إطار معالجاته السياسية منها لموضوع ولي الأمر، منها (الوالي) و(الحاكم) و(السلطان) و...

والجانب الأول عند الإمام علي (ع) في معالجته لهذا الموضوع هو[٥٧]:

أ. مسألة الوجوب العقلي لنصب الإمام والحاكم الإسلامي، وهذه المسألة تعد من أحد موارد إجماع المسلمين عليها، بغض عن مصدر الوجوب العقل أم النقل أم كليهما معاً، إلا انه شذّ عن هذا الإجماع جماعات، يحددها الفقيه التفتازاني (722هـ- 792هـ) وهم: (النجدات- قوم من الخوارج أصحاب نجدة بن عويمر- ، وأبا بكر الأصم – من المعتزلة- وهشام بن عمرو الفوطي المعتز لي الكوفي)[٥٨].

وفي الوجوب هذا يقول الإمام علي (ع): "وإِنَّهُ لاَبُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَمِير بَرّ أَوْ فَاجِر"[٥٩] ، ويذكر (ع) سبعة فوائد تترتب على هذا الوجوب بعضها يتصل بالجانب المعنوي وبعضها الآخر يتصل بالجانب المادي، وهي[٦٠]:

"يَعْمَلُ فِي إِمْرَتِهِ الْمُؤْمِنُ"، 2. "وَيَسْتَمْتِعُ فِيهَا الْكَافِرُ "، 3. "وَيُبَلِّغُ اللهُ فِيهَا الأَجَلَ "، 4. "وَيُجْمَعُ بِهِ الْفَيءُ "، 5. "وَيُقَاتَلُ بِهِ الْعَدُوُّ "، 6. "وَتَأْمَنُ بِهِ السُّبُلُ"، 7. "وَيُؤْخَذُ بِهِ لِلضَّعِيفِ مِنَ الْقَوِيِّ". ثم تفضي الفوائد السبعة هذه عنده (ع) إلى النتيجة النهائية المترتبة على الوجوب هذا[٦١]، حيث يقول (ع): "حَتَّى يَسْتَرِيحَ بَرٌّ، وَيُسْتَرَاحَ مِنْ فَاجِر."[٦٢]. ويقول (ع) في المورد نفسه "والٍ ظلومٌ غشومٌ، خيرٌ من فتنةٍ تدوم"[٦٣] .

أما الجانب الثاني للموضوع عند الإمام علي (ع) فتمثل:

أ. وصف الحاكم الإسلامي بمثابة السلك الناظم للخرز في المسبحة، فإن انقطع السلك هذا عاش المجتمع والأمة في فوضى، يقول (ع) في أحد حكمه : "فَرَضَ اللهُ الأيمَانَ تَطْهِيراً مِنَ الشِّرْكِ، .... "وَالاْمَامَةَ نِظَاماً لِلأُمَّةِ "[٦٤]، وَالطَّاعَةَ تَعْظِيماً لِلاْمَامَةِ."[٦٥] .

وقد أوضح الإمام علي (ع) معنى العبارة الواردة "وَالاْمَامَةَ نِظَاماً لِلأُمَّةِ " في الحكمة هذه عندما استشاره الخليفة الثاني عمر بن الخطاب في الشخوص لقتال الفرس بنفسه، فأجابه (ع) قائلاً : "وَمَكَانُ الْقَيِّمِ، أي القائم به : يريد الخليفة، بِالأَمْرِ مَكَانُ النِّظَامِ، أي السلك ينظم فيه الخرز، مِنَ الْخَرَزِ يَجْمَعُهُ وَيَضُمُّهُ فَإِنِ انْقَطَعَ النِّظَامُ تَفَرَّقَ وَذَهَبَ، ثُمَّ لَمْ يَجْتَمِعْ بِحَذَافِيرِهِ، أي بأصله، أَبَداً."[٦٦] .

ب. يرى الإمام (ع) ان الإمامة، بجانبها السياسي، حق من حقوقه (ع) أقرها الله تعالى ورسوله الأكرم (ص)، وهي تنبع من الكفاءة الذاتية التي يمتلكها والتي تتمثل بـ "العلم والحكمة والعدل والرأفة والتقوى والفضيلة والسيطرة على النفس والقدرة والتدبير والسياسة وضبط أمور المجتمع، وهذا كله تجسد في

شخصه (ع)، بحث لم يجرؤ أحد على إنكار فضائله وكمالاته"[٦٧] . يقول (ع): "وقد قَالَ قَائِلٌ : إِنَّكَ يا بْنَ أبِي طَالِب عَلَى هذَا الأَمْرِ، يقصد الأمر السياسي /الحُكْم، لَحَرِيصٌ . فَقُلْتُ : بَلْ أَنْتُمْ وَاللهِ أَحْرَصُ وَأَبْعَدُ، وَأَنَا أَخَصُّ وَأَقْرَبُ، وَإِنَّمَا طَلَبْتُ حَقّاً لِي وَأَنْتُمْ تَحُولُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَتَضْرِبُونَ وَجْهِي، كناية عن الرد والمنع، دُو نَهُ، فَلَمَّا قَرَّعْتُهُ، أي ضربته بها، بِالْحُجَّةِ فِي الْملاءِ الْحَاضِرِينَ هَبَّ، أي أخذه الصياح والغضب، كَأَنَّهُ بُهِتَ لاَ يَدْرِي مَا يُجِيبُنِي بِهِ!"[٦٨] .

ويقسم الإمام (ع) سلطات ولي الأمر أو الحاكم السياسي الإسلامي إلى سلطات ثلاث، وهي:

أولاً: السلطة التشريعية:

وهذه تستند إلى "العلم" الذي ينبغي أن يمتلكه ولي الأمر، ويرى (ع) أن هناك أحكاماً محددة واضحة، لا تحتمل أكثر من حُكم . وانطلاقاً من هذا المبدأ ينتقد (ع) من يؤيدون الاجتهاد بالرأي، بحيث تأتي الأحكام متفاوتة في القضية الواحدة[٦٩]، فيقول (ع): "تَرِدُ عَلَى أَحَدِهِمُ القَضِيَّةُ في حُكْم مِنَ الأَحْكَامِ فَيَحْكُمُ فِيهَا بِرَأْيِه، ثُمَّ تَرِدُ تِلْكَ القَضِيَّةُ بِعَيْنِهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيَحْكُمُ فِيها بِخِلافِ قَوْلِهِ، ثُمَّ يَجْتَمِعُ القُضَاةُ بِذلِكَ عِنْدَ إمامِهِم الَّذِي اسْتَقْضَ اهُم، فَيُصَوِّبُ آرَاءَهُمْ جَمِيعاً، وَإِلهُهُمْ وَاحِدٌ! وَنَبِيُّهُمْ وَاحِدٌ ! وَكِتَابُهُمْ وَاحِدٌ ! أَفَأَمَرَهُمُ اللهُ –سُبْحَانَهُ- بِالاخْتِلاَفِ فَأَطَاعُوهُ! أَمْ نَهَاهُمْ عَنْهُ فَعَصَوْهُ!"[٧٠] .

وقد حذر الإمام (ع) أتباع أئمة أهل البيت (ع) ومحبيهم من هولاء، أي من الآخذين بـ "الاجتهاد بالرأي "، عندما قال (ع): "يا معاشر شيعتنا والمنتحلين مودتنا إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن، تفلّتت منهم الأحاديث أن يحفظوها، وأعيتهم السُنّة أن يعوها، اتخذوا عباد الله خولاً، وماله دُولاً، فذلّت لهم الرقاب وأطاعهم الخلق ..."[٧١] .

لذا كان (ع) يرى ضرورة تولي الإمام العالِم بالسُنّن، المستنبط للأحكام منها الذي "يَعْطِفُ الْهَوَى عَلَى الْهُدَى إِذَا عَطَفُوا الْهُدَى عَلَى الْهَوَى، وَيَعْطِفُ الرَّأْيَ عَلَى الْقُرْآنِ إِذَا عَطَفُوا الْقُرْآنَ عَلَى الرَّأْيِ."[٧٢] .

ثانياً: السلطة التنفيذية:

يرى الإمام علي (ع) ان السلطة هذه يقع على رأسها الخليفة في العاصمة، والولاة في الأمصار (الأقاليم)، ويعاونهم، الأخيرون، بعض المُساعدين (العُمّال) والكُتّاب والمستشارين، وصاحب للشرطة، والوزراء، وأمراء للجيش،[٧٣] .

ثالثاً: السلطة القضائية:

رغم الموقع القضائي المتميز الذي يحظى به الإمام علي (ع)، وأنه (ع) "أقضى الأمة "[٧٤] بمقتضى صريح كلام رسول الله (صلى الله عليه وآله)[٧٥] . فقد أولى (ع) السلطة القضائية عناية فائقة جداً كونها أحدى المؤسسات المسؤولة عن فض المنازعات والخصومات الد اخلية وإقرار الحقوق وتوطيد العدل في الدولة الإسلامية، إلى جانب مؤسسة الخلافة.

فعلى الصعيد العملي لاهتمامه (ع) بالسلطة هذه وفي ضرورة الوقوف سواسية أمام حكم القانون وتطبيقه، "فتروى حادثة الدرع المعروفة للإمام (ع) التي وجدها عند رجل نصراني، فذهب به (ع) إلى قاضيه شُريح لحل الخصومة، فقال (ع) لقاضيه : إن هذه درعي (لم أبع ولم أهب)، فعرض القاضي كلامه على النصراني فأنكر، فطلب القاضي منه (ع) البينة، فلم يكن لديه (ع) بينة، فحكمَ القاضي بالدرع للنصراني"[٧٦].

أما أساس سلطة القاضي فهو تفويض من الخليفة، لأنه مسؤول عن إقرار العدل[٧٧] ، إذ لما ولّى أمير المؤمنين (ع) شريحاً القضاء، اشترط عليه ألا ينفذ القضاء حتى يعرضهُ عليه. قال أمير المؤمنين (ع)، لشُريح : يا شُريح، قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي، أو وصي نبي، أو شقي[٧٨] .

بداية يوصي (ع) واليه على مصر مالك الأشتر (رض) بخصوص القضاء قائلاً: "ثُمَّ اخْتَرْ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ ، ..."[٧٩] ، "يريد (ع) أنه لابد للناس من حاكم يفصل شجارهم، ويقطع مواد خصوماتهم، ويوصِّل الى كل حقه؛ لأن ترك ذلك يؤدي الى دوام التخاصم ويثير التظالم بين الخلق، وهو من أهم قواعد الشريعة وأعلاها بالمحافظة والمراقبة، فأختر له أحق الناس بالفضل من الرعية التي تحت يدك، وأعلاهم همة في الدين، وأعظمهم "[٨٠]. ومفردة "اخْتَرْ" الواردة في مستهل الكلام عن الموضوع تشير إلى أن القضاة لا ينتخبون بآراء الناس، كما هو الم تداول في بعض البلدان المعاصرة، بل يختارهم القائد والإمام بشكل مباشر أو بواسطة الأفراد الموثوقين، لأن مسألة صلاحية القضاة ليست شيئاً يمكن الرجوع فيه الى آراء الناس للحكم في ذلك"[٨١] ، وعبارة "فِي نَفْسِكَ"[٨٢] : بالإضافة إليك والى فراستك فيه وتفكرك في حاله، لا تكليف عليك سوى ما ينقدح في نفسك من ذاك[٨٣].

وبعد أن يتم تعيين القضاة من الولاة، وفقاً لعهده (ع) لمالك الأشتر، يبدأ (ع) بتعداد ثلاثة عشر صفة لابد من توفرها في القضاة [٨٤] ، يقول (ع) في صفاتهم : "مِمَّنْ لاَ تَضِيقُ بِهِ الأُمُورُ "[٨٥] بمعنى يضجر من القضايا والأحكام[٨٦]، ويقول (ع): "وَلاَ تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ، وَلاَ يَتَمادَى فِي الزَّلَّةِ " وهذه الصفة تعد أول شرط يجب مراعاته من جانب واضع القانون، بمعنى أن لا يكون الحاكم مماحكاً لجوجاً في مرافعة الدعاوى ومناقشة الخصوم، أي يتحاشا

استعمال الضغط والشدة والخشونة حينما يطلب من أحد المتداعين تقديم مدافعاته اللازمة أو يجبره على الإعراض عن اعتراضاته ومستنداته أثناء المرافعة من دون أن يمهله المهل المطلوب قانوناً حتى يضطره على ترك تعقيب دعواه أو إهمال حقوقه ...[٨٧] ، ويعني لا تكون زلاته في الأمور على الاستمرار ولا يزال كثيراً، يعني انه يكون عالماً ثابت القدم في الفقه ورعاً لا يضطرب للمطامع[٨٨] ، وأما قوله (ع): "وَلاَ يَحْصَرُ مِنَ الْفَيْءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ" فمعناه يجب ألا يصر الحاكم على خطأه لان الناس من إذا زل حصر على أن يرجع إلى الحق خجلاً ...[٨٩] ، ويقول (ع): "وَلاَ تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَع" بمعنى أن القاضي إذا كان يعيش حالات الطمع، حتى في أدنى مستوياته فبالإمكان إغوائه بسهولة عن طريق تقديم الرشوة وبالتالي منعه من إصدار الحكم بما يتفق مع الحق في الحكم ...[٩٠] ، ويقول (ع): "وَلاَ يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْم دُونَ أَقْصَاهُ" بمعنى انه يبالغ في طلب العلم ولا يكتفي بالقليل منه، [٩١] ، يقول (ع): "وأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ، وَأَخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ" أي أكثرهم وقوفاً في (الشبهات) أي الأحكام والقضايا المشتبهة بين الحق والباطل، وأكثرهم اعتناءاً وأخذاً بالأدلة التي يأتي بها الخصوم لدى المحاكمة [٩٢] ، يقول (ع): "وَأَقَلَّهُمْ تَبَرُّماً بِمُرَاجَعَةِ الْخَصْمِ" البرم هو السآمة والملل، وأراد انه لا يكون سائماً بمراجعة أهل الخصومات مالاً لها؛ لأن ذلك يؤدي إلى تغير حاله وطيشه و فشله[٩٣] ، يقول (ع): "وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكَشُّفِ الأُمُورِ، وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْحُكْمِ " فلا يعجل في الحكم، بل يلطف ويصبر حتى يظهر الأمر الذي يريد أن يحكم فيه، وأكثرهم قطعاً للخصومة وبياناً لمر الحق عند اتضاحه [٩٤] ، يقول (ع): "مِمَّنْ لاَ يَزْدَهِيهِ إِطْرَاءٌ، وَلاَ يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ " أي لا يستخفه مدح الى الحكم بالباطل و"إِغْرَاءٌ": من يغري، وحث من يحثه على ذلك[٩٥] ، ثم بيّن الإمام (ع) إن مثل أولئك الرجال هم قلة (فينبغي أن يبحث عنهم بلا ملل)[٩٦] ، يقول (ع): "وأُولئِكَ قَلِيلٌ".

وكما أمر الإمام (ع) مالك الأشتر بضرورة مراقبة عماله، يأمره هنا بضرورة مراقبة قضاته نظراً لدورهما الكبير في الحفاظ على كيان الدولة الإسلامية، و"بعد تحديده لهذه الصفات القيمة في القضاة يأمره (ع) بإن يُكثر تعاهد قضاء القضاة، ليتعرف إليها من مداركها ويستكشف الأقضية من مواردها"[٩٧]، يقول (ع): "ثُمَّ أَكْثِرْ تَعَاهُدَ قَضَائِهِ"، وأمره (ع) بتأمين الحياة الكريمة للقضاة، كما أمراء الجيش، كي لا يكون لواحد منهم عذر يتعلل به، وهذا ما عليه الكثير من الحكومات [٩٨]، وأن يُفرض العطاء الواسع له ليملأ عينه، ويتعفف من الرشا[٩٩]، لذا يقول (ع): "وافْسَحْ لَهُ فِي الْبَذْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ، وَتَقِلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ "، ولذلك يكون على الوالي أن "يرفع من شأن

القاضي ... فإذا رأى الناس منك الاحترام والإكبار للقاضي هابوه وأطاعوه، وكفوا السنتهم عن السعاية ضده عندك "[١٠٠]، يقول (ع): "وَأَعْطِهِ مِنَ الْمَنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لاَ يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ، لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرِّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ ". بعد ذلك يؤكد الإمام (ع) أن على الوالي أن "فَانْظُرْ فِي ذلِكَ نَظَراً بَلِيغاً " "فَإِنَّ هذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيراً فِي أَيْدِي الأَشْرَارِ، يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهَوَى، وَتُطْلَبُ بِهِ الدُّنْيَا."

ثانياً: الرعية والأمة:

لقد استقبل الإمام علي (عليه السلام) عهد خلافته .. وبات عليه أن يحارب على جبهتين: بات عليه ان يُشيع العدل في الناس ويرفع عنهم ا لجور، ويبني دولة تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية وأخلاقية صحيحة، ... ودخل المعركتين بهمةٍ لا تعرف الملل، وصبر لا يعرف الحدود، وإيمان لا تزعزعه النكبات[١٠١].

بداية نقول ان الإمام علي (ع) استعمل لفظة (الرعية)، وألفاظ أخرى منها (الأمة)، في إطار معالجاته الدينية- السياسية، ... ولعل الركن الثاني هذا نال اهتماماً بالغاً عند الإمام علي (ع) في أطروحاته العقائدية والسياسية لا يقل أهمية عن الركن الأول بأي حال من الأحوال.

الرعية لغة واصطلاحاً:

* (رعى) ... وأكثر ما يقال رُعاةٌ للولاة... والرَّاعِي: الوالي. والرَّعِيَّةُ: العامَّةُ. ورعى الأميرُ رعيتهُ رعايةً ... حفظهُ (م). وكل من ولى أمر قومٍ فهو راعيهم، وهم رعيتهُ[١٠٢]. إن مصطلح الرعية/ الرعايا Subjects يؤكد صفة خضوع الأفراد للملك[١٠٣] ، أي للحاكم.

يحدد الإمام علي (ع) بداية الأبعاد الحقيقية للمجتمع، بقوله (ع): "أَيُّهَا النّاسُ، إِنَّهُ لاَ يَسْتَغْنِي الرَّجُلُ - وَإِنْ كَانَ ذَا مَال- عَنْ عَشِيرَتِهِ، وَدِفَاعِهِمْ عَنْهُ بِأَيْدِيهِمْ وَأَلسِنَتِهِمْ، وَهُمْ أَعْظَمُ النَّاسِ حَيْطَةً مِنْ وَرَائِهِ وَأَلَمُّهُمْ لِشَعَثِه، وَأَعْطَفُهُمْ عَلَيْهِ عِنْدَ نَازِلَة إِنْ نَزَلَتْ بِهِ. وَلِسَانُ الصِّدْقِ يَجْعَلُهُ اللهُ لِلْمَرْءِ في النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنَ المَالِ يُورِثُهُ غيرَهُ."[١٠٤].

فالإمام (ع) يقسم المجتمع إلى طبقات خمس، والأساس الذي يعتمده (ع) في التقسيم هذا عمل الطبقة في المجتمع، وما تحققه من مصالح له[١٠٥].

لقد جاء هذا التقسيم الطبقي الاجتماعي في عهد الإمام (ع) لواليه على مصر مالك الأشتر (رض)، يقول (ع): "وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لاَ يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلاَّ بِبَعْض، وَلاَ غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْض : فَمِنْهَا جُنُودُ اللهِ، ومِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنهَا عُمَّالُ الأَنْصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا

أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَراجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، وَمِنهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ، ..."[١٠٦].

ثم يواصل الإمام (ع) كلامه بذكر الدور الذي تلعبه كل من الطبقات المذكورة في الدولة ونظام الحكم، ...[١٠٧]، يقول (ع)[١٠٨]:

أ. الْجُنُودُ: "فَالْجُنُودُ، بِإِذْنِ اللهِ، حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلاَةِ، وعِزُّ الدِّينِ، وَسُبُلُ الأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلاَّ بِهِمْ."

ب. أهل الجزية والخراج: "ثُمَّ لاَ قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلاَّ بِمَا يُخْرِجُ اللهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ فِي جِهَادِ عَدُوِهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا أَصْلَحهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ."

ج. الْقُضَاةِ وَالْعُمَّالِ وَالْكُتَّابِ: "ثُمَّ لاَ قِوَامَ لِهذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إِلاَّ بِالصِّنْفِ الثَّالِثِ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْعُمَّالِ وَالْكُتَّابِ، لِمَا يُحْكِمُونَ مِ نَ الْمَعَاقِدِ، وَيَجْمَعُونَ مِنْ الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوَامِّهَا."

د. التُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ: "وَلاَ قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلاَّ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ ممّا لاَ يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ."

هـ. الطَّبَقَةُ السُّفْلَى : "ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ الَّذِينَ يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ. وَفِي اللهِ لِكُلّ سَعَةٌ، وَلِكُلٍّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ، ..."

ومن ثم يبدأ الإمام (ع) بتحديد حقوق الأمة من جانب، حيث ورد مثلاً في خطبة له (ع) خطبها بصفين العام 37هـ/ 657م: "أَمَّا بَعْدُ،... وَلَكُمْ عَلَيَّ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لِي عَلَيْكُمْ ... وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ - سُبْحَانَهُ - مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ ... وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ، عَلَى الْوَالِي، فَرِيضةً فَرَضَهَا اللهُ - سُبْحَانَهُ - لِكُلّ عَلَى كُلّ، فَجَعَلَهَا نِظَاماً لِإلْفَتِهِمْ، وَعِزّاً لِدِينِهِمْ، فَلَيْسَتْ تَصْلُحُ الرَّعِيَّةُ إِلاَّ بِصَلاَحِ الْوُلاَةِ، وَلاَ تَصْلُحُ الْوُلاَةُ إِلاَّ بِاسْتِقَامَةِ الرَّعِيَّةِ."[١٠٩].

جديرٌ بالذكر ان الإمام علي (ع) كان ولايزال يرى في نفسه أباً روحياً للأمة الإسلامية، انطلاقاً من قول الرسول الأكرم محمد (ص): "حق علي بن أبي طالب على هذه الأمة كحق الوالد على ولده"[١١٠].

ثالثاً: **الإقليم**:

في البداية يذهب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) الى ان الله تعالى هو رب السموات والأرض في دعائه لما عزم على لقاء معاوية بصفيّن، قال : "اللَّهُمَّ رَبَّ السَّقْفِ الْمَرْفُوعِ، وَالْجَوِّ المَكْفُوفِ ... وَرَبَّ هذِهِ الأَرْضِ الَّتِي جَعَلْتَهَا قَرَاراً لِلأَنَامِ"[١١١].

ان فلسفة الادارة عند الإمام علي (عليه السلام) كانت تقوم على مبدأ إسعاد الرعية وتوفير الأمن والرخاء لهم، وتفعيل انخراطها الى أبعد الحدود في المجتمع. ولذلك يشدد الإمام على التحذير الدائم من الانحراف، ومن الخيانة، ونكث العهد[١١٢].

ان كلمة "إقليم" كانت قد وردت بصيغة الجمع "الأقاليم" في بعض كلامه (ع)، عندما قال: "وَاللهِ لَوْ أُعْطِيتُ {الأَقَالِيمَ السَّبْعَةَ بِمَا تَحْتَ أَفْلاَكِهَا}*، عَلَى أَنْ أَعْصِيَ اللهَ فِي نَمْلَة أَسْلُبُهَا جِلْبَ شَعِيرَة مَا فَعَلْتُهُ، ..."[١١٣].

وورد معنى "الإقليم" عنده (ع) بمصطلحات وصيغ مقاربة منها : "البلاد" و "البِقاع" في أوائل خلافته (ع)، محدداً ان المسؤولية تجاههما ورعايتهما واستثمارهما مسؤولية اجتماعية عامة لا تقع على عاتق ولاة الأمر فحسب وانما يقع على عاتق المجتمع الإسلامي أيضاً، عندما قال: "اتَّقُوا اللهَ فِي عِبَادِهِ وَ{بِلاَدِهِ}، فَإِنَّكُمْ مَسْؤُولُونَ حَتَّى عَنِ {الْبِقَاعِ} وَالْبَهَائِمِ"[١١٤].

ويبدو لأحد الباحثين : "أن علياً (عليه السلام) لم يتعامل مع البلاد المختلفة فيما يرتبط بإرسال ولاته إليها بطريقة واحدة، بل بأنحاء متفاوتة، وفق ما تقتضيه الحكمة، وتمليه ا لأحوال والظروف . فأما بالنسبة الى معاوية، فقد أرسل اليه يطلب منه القدوم عليه مع أعيان أهل الشام ... وأما بالنسبة الى الكوفة، فقد صبر حتى أتته بيعتهم، ثم رأى أن يبقى أبا موسى الأشعري عليها ... وأعلمَ حذيفة بن اليمان بأنه أبقاه على المدائن . وبعد أن بايعه أهل البصرة، وجاؤوا لتهنئته، أرسل عثمان بن حنيف عليها. كما أنه (عليه السلام) لم يرسل الى مكة أحداً حتى تحرك نحو البصرة، فأرسل حينئذٍ قثم بن العباس إليها ... أما مصر، فإنه (عليه السلام) لم يرَ حاجة لإرسال أحد إليها، إلى أن انقضت حرب الجمل، فأرسل إليها قيس بن سعد .. وأرسل بعد حرب الجمل سائر عماله على البلاد ..."[١١٥].

وفي كتاب شهير له (عليه السلام) كتبه الى مالك الأشتر النخعي لما ولاه على مصر وأعمالها ... أمره بالقيام بأربع مهام أو وظائف، منها مهمتين أو وظيفتين، تقع على كاهل الولاة تتعلق بإدارة أقاليم الدولة الإسلامية، قال : "جِبَايَةَ {خَرَاجِهَا}*، ... ، وَعِمَارَةَ بِلاَدِهَا "[١١٦]. ذلك ان السياسة المالية والاجتماعية للإمام علي (عليه السلام) في إدارة موارد أقاليم الدولة الإسلامية تباينت من حيث الجوهر والمظهر مع السياسات المالية والاجتماعية للخلفاء السابقين عليه في إدارة موارد هذه الأقاليم (سياسة عمر بن الخطاب الاجتماعية في العطاء وسياسة عثمان بن عفان في تقريب بني أُمية وفي وهب القطائع لهم/ أجزاء من الأراضي).

لذا كان موقف الإمام علي (عليه السلام) من سياسة عدم التسوية في العطاء التي اتبعها الخليفة الثاني عمر وسياسة القطائع التي اتبعها الخليفة الثالث عثمان، كان موقف المعارضة الصريحة منهما بعد توليه أمر الخلافة، واتضح هذا في قوله (ع):"أَتَأْمُرُونِّي أَنْ أَطْلُبَ النَّصْرَ بِالْجَوْرِ فِيمَنْ وُلِّيتُ عَلَيْهِ! أَلاَ وَإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّهَ تَبْذِيرٌ وَإِسْرَافٌ، "[١١٧] . ويقول (ع): "وَاللهِ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تُزُوِّجَ بِهِ النِّسَاءُ، وَمُلِكَ بِهِ الإِمَاءُ، لَرَدَدْتُهُ; فَإِنَّ في العَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ العَدْلُ، فَالجَوْرُ عَلَيْهِ أَضيَقُ!"[١١٨] .

ان المال والأرض والخيرات الناجمة عنهما، ليس لأحد فيها نصيب أكثر من سواه، في مذهب الإمام علي (عليه السلام) إلا بجهده وحاجته : ومن أبى هذه الحقيقة فقد خان الشعب، "وَإِنَّ أَعْظَمَ الْخِيَانَةِ خِيَانَةُ الأُمَّةِ"[١١٩]، في نظر الإمام[١٢٠] .

الاستنتاجات والخاتمة

في نهاية بحثنا هذا لابد من أن نؤشر أبرز الاستنتاجات التي خرجنا بهذا لهذا الموضوع:

ان الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) له رؤى إسلامية خاصة لمفهوم الدولة، وهذه الرؤية هي عين رؤى الرسول الأكرم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) لها، وهذه الرؤى تتباين عن رؤى الخلفاء ... إلا ان مسألة اقامتها وتطبيقها تباينت عن تحديات دولة الرسو ل الأكرم، فتحديات دولة الرسول الأكرم تحديات التنزيل أما تحديات دولة الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) هي تحديات التأويل، كما جاء في الأثر النبوي الشريف.

تبين لنا من خلال البحث ان الدولة العلوية هي ذات أصل رباني (النص + الاختيار) يتم تفعيلها بالاختيار الحر والواعي للأمة الإسلامية، وانه (عليه السلام) أوجب إقامة الدولة شرعاً وعقلاً، وحدد جملة من المؤشرات الأساسية والثانوية لانهيار الحكومات والدول تتمثل في الظلم والطغيان والجور والغرور والتكبر و ... كما حدد شكل الدولة شكلاً موحداً بسيطاً إلا ان اسلوب ادارتها تباين من المركزية الى اللامركزية كل بحسبه. كما أرسى الدعائم الحقة للدولة، بمواصفات قل نظيرها، سواء على مستوى الحاكم السياسي الاسلامي، أو على مستوى الأمة أو على مستوى اقليم الدولة الاسلامية.

هذه الرؤى جعلت هذه الدولة انموذج فريد من نوعه، فارقته الأمة الإسلامية منذ ذلك الحين الى اليوم، أما البشرية فبدأت تلتمس الطريق الى تلك

الدولة العادلة منذ مطلع القرن الواحد والعشرين عن طريق التعرف على مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وتراثهم ...

الهوامش:

(1) مهدي الأنصاري القمي (إعداد وتكميل)، إكمال غُرر الحِكم، لأبي الفتح عبد الواحد بن محمد بن محفوظ بن عبد الواحد الآمِدي، ط/ الثانية، (مؤسسة الشهيد الأنصاري القمي لأحياء التراث- قم)، 1426هـ 2006م، حرف الهمزة، الحكمة (1256)، ص48.

(2) المصدر نفسه، الحكمة (22)، ص511.

(3) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام : نهج البلاغة، اختاره : الشريف الرضي، ط/ الثانية، (مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر- قُم - إيران)، 2003م، الخطبة (25) وقد تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية على البلاد وقدوم عاملاه على اليمن ... ، ص ص51- 52.

(4) ابن منظور : لسان العرب، المجلد الثاني ح – د، تحقيق : عبد الله علي الكبير (وآخرون)، (دار المعارف- القاهرة)، 1400هـ/1981م، ص1455.

(5) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، الكتاب (53) كتبه عليه السلام للأشتر النخعي لما ولاه على مصر وأعمالها، ص ص499- 500.

(6) حسين بركة الشامي: البرنامج الأمثل لإدارة الدولة وقيادة المجتمع في عهد الإمام علي "ع" لمالك الأشتر، ط / الثانية، (دار الإسلام- بغداد)، 1429هـ - 2008م، ص ص47- 48.

(7) سورة النساء: الآية 59.

(8) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، الخطبة (173) خطبها عليه السلام في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ص286.

(9) المصدر نفسه، الخطبة (37) يذكر فيها فضائله عليه السلام قالها بعد وقعة النهروان، ص ص72- 73.

(10) المصدر نفسه، الخطبة (205) كلّم بها عليه السلام طلحة والزبير بعد بيعته بالخلافة، ص373.

(11) عبد الهادي الفضلي : الدولة الإسلامية، ط / الأولى، (دار الزهراء- بيروت)، 1399هـ - 1979م، ص14.

(12) عباس القمي : شرح حكم نهج البلاغة، (دار الأنصار – إيران- قُم)، (د . ت)، ص153.

(13) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، الحكمة (73)، ص562.

(14) الشعراء: 214.

(15) أبي جعفر محمد بن جرير الطبري : تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، الجزء الثاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الثانية، (دار المعارف بمصر)، 1968، ص ص320- 321.

(16) البقرة: آية 207.

(17) أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، الجزء الثالث، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط / الثانية، (دار الكتب العلمية- بيروت)، 1422هـ - 2002م، 29- كتاب الهجرة، 7/4263 و 8/4264، ص5.

(18) لجنة التأليف في المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام): أعلام الهداية (1) محمد المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) "خاتم الأنبياء "، ط/ الخامسة المحققة، (المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام) – قُم – إيران)، 1429هـ، ص ص140- 142.

(19) ابن هشام: السيرة النبوية، الجزء الثاني، علّق عليها وخرّج أحاديثها وصنع فهارسها : أستاذ دكتور . عمر عبد السلام تدمري، ط / الثالثة، (دار الكتاب العربي- بيروت)، 1410هـ - 1990م، (المؤآخاة بين المهاجرين والأنصار)، ص146.

(20) علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري : كنز العمال في سُنن الأقوال والأفعال، الجزء الحادي عشر، ضبطه وفسر غريبه : بكري حيّاني، صح حه ووضع فهارسه ومفتاحه : صفوة السقا، ط / الخامسة، (مؤسسة الرسالة – بيروت)، 1405هـ - 1985م، ص ص599- 600، ص603.

(21) طه: الآيات 29 – 35.

(22) طه: الآية 36.

(23) الأعراف: جزء من الآية 142.

(24) محمد مهدي شمس الدين : نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط / الثانية، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت)، 1411هـ - 1991م، ص299.

(25) ينظر بمعنى مقارب الحديث الشريف "ألا وإني تارك فيكم ثَقَلَين : أحدهما كتاب الله عز وجل. هو حبل الله. من اتبعه كان على الهدى. ومن تركه كان على ضلالة " في: أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : صحيح مسلم، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه : محمد فؤاد عبد الباقي، ط / الأولى، (دار الحديث – مصر)، 1412هـ - 1991م، ص1874.

(26) نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الجزء التاسع، بتحرير : العراقي وابن حجر، تحقيق : حسام الدين القدسي، (دار الكتاب العربي- بيروت)، (د.ت)، ص ص103- 104.

(27) هاشم حسين ناصر المَحَنك : علم الاجتماع في نهج البلاغة، ط / الأولى، (دار أنباء للطباعة والنشر – النجف الأشرف)، 1993، ص342.

(28) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، الخطبة (40) ومن كلام له عليه السلام في الخوارج لما سمع قولهم "لا حكم إلا لله"، ص75.

(29) عبد الواحد الآمدي التميمي: 11000 حكمة للإمام علي عليه السلام، اعتنى به وصححه: محسن عقيل، (دار المحجة البيضاء – بيروت)، 1433هـ - 2012م، ص42.

(30) لجنة التأليف في المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام: أعلام الهداية (2) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ط/ الخامسة المُحققة، (المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام – قُم – إيران)، 1429هـ، ص273.

(31) عبد الواحد الآمدي التميمي: حِكم الإمام علي (عليه السلام) أو غُررُ الحِكَم ودُرر الكِلَم، عُني بترتيبه وتصحيحه: حسين الأعلمي، ط / الأولى، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت)، 1422هـ - 2002م، الحكمة 4060، ص155.

(32) مصطفى الدرايتي وحسين الدرايتي: تصنيف غُرر الحِكَم ودُرر الكِلَم، التحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، ط/ الثانية، (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي – قُم)، 1420هـ، ص374.

(33) عبد الواحد الآمدي التميمي: حِكم الإمام علي (عليه السلام) أو غُررُ الحِكَم ودُرر الكِلَم، مصدر سبق ذكره، الحكمة 672، ص30.

(34) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، حِكم أمير المؤمنين، الحكمة (160)، ص583.

(35) المصدر نفسه، الخطبة (30) ومن كلام له عليه السلام في معنى قتل عثمان، ص61.

(36) لجنة التأليف في المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام: أعلام الهداية (2) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، مصدر سبق ذكره، ص273.

(37) عبد الواحد الآمدي التميمي: حِكم الإمام علي (عليه السلام) أو غُررُ الحِكَم ودُرر الكِلَم، مصدر سبق ذكره، الحكمة 4362، ص166.

(38) المصدر نفسه، الحكمة 10549، ص364.

(39) لجنة التأليف في المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام: أعلام الهداية (2) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، مصدر سبق ذكره، ص274.

(40) عبد الواحد الآمدي التميمي: حِكم الإمام علي (عليه السلام) أو غُررُ الحِكَم ودُرر الكِلَم، مصدر سبق ذكره، الحكمة 4449، ص168.

(41) مصطفى الدرايتي وحسين الدرايتي، مصدر سبق ذكره، الحكمة (7932)، ص345.

(42) مهدي الأنصاري القُمي (إعداد وتكميل)، مصدر سبق ذكره، حرف ا لألف، الحكمة 63، ص121.

(43) مصطفى الدرايتي وحسين الدرايتي، مصدر سبق ذكره، ص346.
(44) كافي الدين أبي الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي : عُيُون الحِكَم والمواعظ، تحقيق: حسين الحسني البيرجندي، ط/ الأولى، (دار الحديث – قُم)، 1418هـ، حرف الألف على وزن أفعل/ ألف التعظيم، رقم (2479)، ص113.
(45) مصطفى الدرايتي وحسين الدرايتي، مصدر سبق ذكره، ص346.
(46) مهدي الأنصاري القمي (إعداد وتكميل)، مصدر سبق ذكره، حرف الألف، الحكمة 39، ص120.
(47) مصطفى الدرايتي وحسين الدرايتي، مصدر سبق ذكره، ص346.
(48) عبد الواحد الآمدي التميمي : 11000 حكمة للإمام علي عليه السلام، مصدر سبق ذكره، ص258.
(49) مهدي الأنصاري القمي (إعداد وتكميل)، مصدر سبق ذكره، حرف الباء، الحكمة 228، ص327.
(50) محمد طي: الإمام علي عليه السلام ومشكلة نظام الحكم، ط / الثالثة، (مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي- قُم)، 1426هـ - 2005م، ص173.
(51) لمزيد من التفاصيل عنهم ينظر : نوري جعفر : علي ومناوئوه، قدم له : عبد الهادي مسعود، ط/ الرابعة، (دار المعلم للطباعة – القاهرة)، 1396هـ - 1976م، ص134 وما بعدها.
(52) كامل حيدر : رسائل الإمام علي (عليه السلام)، ط/ الأولى، (دار الفكر اللبناني – بيروت)، 1995، ص30.
(53) المصدر نفسه، ص32.
(54) الحسين أحمد السيد : الإمام علي عليه السلام وحروب التأويل، ط/ الأولى، (دار العلوم – بيروت)، 1430هـ - 2009م، ص121- 122.
(55) الحسن بن يوسف بن علي بن المُطّهر العلامة الحُلّي : ترتيب خلاصة الأقوال في معرفة علم الرجال، تصحيح وتحقيق : قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية، ط / الأولى، (مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة- مشهد- إيران)، 1423هـ، الفصل الرابع عشر: في الميم، الباب الأول: مالك (1)، ص354.
(56) محمد الفاضل اللنكراني دام ظله: الدولة الإسلامية شرحٌ لعهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر النخعي، ط/ الأولى، (مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام – قُم- إيران)، 1425هـ، ص ص42- 43.
(57) غسان السعد: حقوق الإنسان عند الإمام علي ع ليه السلام، تقديم : محمد اليعقوبي، سلسلة: نحن والغرب (8)، (أنصار الله- النجف الأشرف)، 2006، ص119.
(58) محمد الريشهري : القيادة في الإسلام، تعريب : علي الأسدي، ط / الأولى، (دار الحديث- قم)، (د – ت)، ص ص33- 34.
(59) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، الخطبة (40)، ص75.

(60) ناصر مكارم الشيرازي: نفحات الولاية شرح عصري جامع لنهج البلاغة، الجزء الثاني، إعداد: عبد الرحيم الحمراني، (مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام - قُم- إيران)، 1426هـ، ص277.

(61) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(62) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (40)، ص75.

(63) حسين شيخ الإسلامي التويسركاني: هداية العَلَمِ في تنظيم غُرَرِ الحِكَمِ، ط / الأولى، (مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر- قم - ايران)، 1412هـ، ص151.

(64) حسين شيخ الإسلامي التويسركاني، مصدر سبق ذكره، ص55.

(65) [٦٥] أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، حِكَم أمير المؤمنين عليه السلام، الحكمة (252)، ص594.

(66) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (146)، ص233.

(67) محمد تقي رهبر: دروس سياسية من نهج البلاغة، ط/ الأولى، (دار الولاء- بيروت)، 1425هـ- 2004، ص ص34- 35.

(68) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (172)، ص ص284- 285.

(69) محمد طي، مصدر سبق ذكره، ص95.

(70) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (18)، ص43.

(71) حسن القبانجي : مُسند الإمام علي (ع)، تحقيق : طاهر السَّلامي ، المجلد الأول، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت)، ط/ الأولى، 1421هـ- 2000م، الباب التاسع: في من يجوز أخذ العلم عنه ومن لا يجوز، 1/224، ص74.

(72) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (138)، ص225.

(73) محمد طي، مصدر سبق ذكره، ص175، ص ص177- 179.

(74) ينظر بمعنى مقارب "علي أقضانا " في: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني : فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الجزء السابع، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، 62- كتاب فضائل أصحاب النبي (ص) باب مناقب علي بن أبي طالب، المكتبة السلفية، 1379هـ، ص74. وينظر بمعنى مقارب "ان أقضى أمتي علي بن أبي طالب عليه السلام" في: المُوفَّق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي: المناقب، تحقيق : مالك المحمودي، ط / الثانية، (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة- إيران)، 1411هـ، ص81.

(75) محمد الريشهري {وآخرون}: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسُنّة والتاريخ، المجلد الأول، (د.ن)، (د.ت)، ص34.
(76) أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال المعروف بابن هِلال الثقفي: الغارات أو الاستنفار والغارات، حققه وعلق عليه: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ط/ الأولى، (دار الأضواء- بيروت)، 1407هـ- 1987م، ص ص74- 75.
(77) محمد طي، مصدر سبق ذكره، ص103.
(78) أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي: تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد، الجزء الخامس، ضبطه وصححه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: محمد جعفر شمس الدين، (دار التعارف للمطبوعات- بيروت)، 1412هـ- 1992م، كتاب القضايا والأحكام/87- باب من إليه الحكم وأقسام القضاة والمفتين، ص633.
(79) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، رسائل أمير المؤمنين عليه السلام، الرسالة (53)، ص508.
(80) أبي الحسين يحيى بن حمزة بن علي الحسيني: الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي "شرح نهج البلاغة"، تحقيق: خالد بن قاسم بن محمد المتوكل، إشراف : عبد السلام بن عباس الوجيه، المجلد الخامس، ط/ الأولى، (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية- صنعاء- الجمهورية اليمنية)، 1424هـ/2003م، ص ص2541- 2542.
(81) ناصر مكارم الشيرازي، مصدر سبق ذكره، الجزء العاشر، ص388.
(82) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، رسائل أمير المؤمنين عليه السلام، الرسالة (53)، ص508.
(83) أبي الحسين يحيى بن حمزة بن علي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص2542.
(84) كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، الجزء الخامس، ط / الأولى، (منشورات دار الثقلين- بيروت)، 1420هـ - 1999م، ص152.
(85) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، رسائل أمير المؤمنين عليه السلام، الرسالة (53)، ص508.
(86) محمد الحسيني الشيرازي : توضيح نهج البلاغة، الجزء الرابع، (دار العلوم- بيروت)، الطبعة المحققة الأولى، 1423هـ- 2002م، ص172.
(87) توفيق الفكيكي: الراعي والرعية شرح عهد الإمام علي عليه السلام الى مالك الأشتر النخعي، صححه وضبط متونه : اياد الحسيني، ط / الأولى، (دار الغدير- قُم- إيران)، 1429هـ، ص ص69- 70.
(88) قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي : منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الجزء الثالث، تحقيق : عبد اللطيف الكوهكمري، (منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي- قُم- إيران)، 1406هـ، ص ص184- 185.
(89) توفيق الفكيكي، مصدر سبق ذكره، ص ص70- 71.
(90) ناصر مكارم الشيرازي، مصدر سبق ذكره، الجزء العاشر، ص390.
(91) قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراوندي، مصدر سبق ذكره، ص185.

(92) محمد الحسيني الشيرازي، مصدر سبق ذكره، ص173.
(93) أبي الحسين يحيى بن حمزة بن علي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص2543.
(94) محمد الحسيني الشيرازي ، مصدر سبق ذكره، ص173.
(95) أبي الحسين يحيى بن حمزة بن علي الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص2543.
(96) محمد تقي المدرسي : الوجيز في الفقه الإسلامي : فقه الدستور وأحكام الدولة الإسلامية، ط/ الأولى، (دار محبي الحسين عليه السلام- كربلاء المقدسة)، 1425هـ/ 2004م، ص26.
(97) محمد الصادقي : علي والحاكمون دراسة تحليلية مقارنة حول مختلف الحكومات العالمية وحكم الإمام علي عليه السلام، ط/ الأولى، (مكتبة المكتبة- بغداد)، 1433هـ - 2012م، ص239.
(98) محمد جواد مغنية (شرح): في ظِلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، ج 4، ط/ الثالثة، (دار العلم للملايين- بيروت)، 1979، ص78.
(99) حسين علي الأعرجي : ثقافة النزاهة في نهج البلاغة، ط / الأولى، (دار المحجة البيضاء- بيروت)، 1432هـ/ 2011م، ص166.
(100) محمد جواد مغنية (شرح)، مصدر سبق ذكره، ص78.
(101) جورج جرداق: الإمام علي عليه السلام صوت العدالة الإنسانية 5/1، ط/ الأولى، (دار الأندلس- بيروت)، ص568.
(102) ابن منظور، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث ذ – س، ص ص1676- 1677.
(103) بتول حسين علوان: المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط / الأولى، (مكتب الغفران للخدمات الطباعية- بغداد)، 2013، ص34.
(104) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (23)، ص49.
(105) عبد العلي آل سيف : المجتمع وجهاز الحكم عند الإمام (ع)، (مطبعة النعمان- النجف الأشرف)، 1388هـ- 1969م، ص ص17- 18.
(106) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، رسائل أمير المؤمنين عليه السلام، الكتاب (53)، ص505.
(107) محمد تقي رهبر، مصدر سبق ذكره، ص152.
(108) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، رسائل أمير المؤمنين عليه السلام، الكتاب (53)، ص ص505- 605.
(109) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، خطب أمير المؤمنين عليه السلام، الخطبة (216)، ص386.
(110) الموفّق بن أحمد بن محمد المكي الحنفي الخوارزمي، مصدر سبق ذكره، المنقبة : 306، ص310. كذلك ينظر: أبي الحسن علي بن محمد بن محمد الواسطي الجُلّابي الشافعي الشهير بابن المغازلي: مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، المنقبة :

70، حققه وعلق عليه : محمد الباقر البهبودي، ط / الثالثة، (دار الأضواء- بيروت)، 1424هـ - 2003م، ص94.

(111) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، (117) ومن كلام له عليه السلام لما عزم على لقاء القوم بصفين، ص ص 283- 284.

(112) إبراهيم بيضون : الإمام علي في رؤية "النهج" و"رواية" التاريخ، ط/ الثانية، (بيسان- بيروت)، 2009، ص165.

(113) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكر ه، (224) ومن كلام له عليه السلام يتبرأ من الظلم، ص403.

* الأقاليم السبع آنذاك هي : الأول: الهند، والثاني : بعض البلدان العربية والحبشة، والثالث : مصر والشام، والرابع : بلاد فارس، والخامس : الروم، والسادس : الترك، والسابع: الصين. نقلاً عن:
ناصر مكارم الشيرازي، مصدر سبق ذكره، الجزء الثامن، هامش 1، ص308.

(114) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، (167) ومن خطبة له عليه السلام في أوائل خلافته، ص280.

(115) جعفر مرتضى العاملي: الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام (المرتضى من سيرة المرتضى)، الجزء 21، ط/ الأولى، (المركز الإسلامي للدراسات- النجف الأشرف)، 1430هـ - 2009م، ص ص130- 131. لمزيد حول خريطة الدولة الإسلامية في مستهل خلافة الإمام علي (عليه السلام): سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث : أطلس الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ط / الأولى، (العبيكان- الرياض)، 1428هـ - 2007م، ص131.

* الخراج، المعنى العام له هو: الأموال العامة أو ايراد الدولة، أما المعنى الخاص له فهو: ضريبة الأرض. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط/ الخامسة، (مكتبة دار التراث- القاهرة)، 1985، ص8.

(116) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، الكتاب (53) كتبه عليه السلام للأشتر النخعي، ص ص499- 500.

(117) أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام، مصدر سبق ذكره، (126) ومن كلام له عليه السلام لما عُوتب على التسوية في العطاء، ص211.

(118) المصدر نفسه، (15) ومن كلام له عليه السلام فيما رده على المسلمين من قطائع عثمان، ص38.

(119) المصدر نفسه، (26) ومن عهد له عليه السلام الى بعض عماله وقد بعثه على الصدقة، ص447.

(120) هادي المدرسي: عن الإمام علي عليه السلام، ط / الأولى، دار الكلمة الطيبة (د. م.)، 1413هـ - 1992م، ص26.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1. إبراهيم بيضون: الإمام علي في رؤية "النهج" و"رواية" التاريخ، ط/ الثانية، (بيسان- بيروت)، 2009.
2. ابن منظور: لسان العرب، المجلد الثاني ح – د، تحقيق: عبد الله علي الكبير (وآخرون)، (دار المعارف- القاهرة)، 1400هـ/1981م.
3. ابن هشام: السيرة النبوية، الجزء الثاني، علّق عليها وخرّج أحاديثها وصنع فهارسها : أستاذ دكتور . عمر عبد السلام تدمري، ط / الثالثة، (دار الكتاب العربي- بيروت)، 1410هـ - 1990م.
4. أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سعيد بن هلال المعروف بابن هِلال الثقفي : الغارات أو الاستنفار والغارات، حققه وعلق عليه: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، ط/ الأولى، (دار الأضواء- بيروت)، 1407هـ- 1987م.
5. أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام: نهج البلاغة، جمعه: الشريف الرضي ط/ الثانية، (مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر- قُم - إيران)، 2003م.
6. أبي الحسن علي بن محمد بن محمد الواسطي الجُلّابي الشافعي الشهير بابن المغازلي : مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، المنقبة: 70، حققه وعلق عليه: محمد الباقر البهبودي، ط/ الثالثة، (دار الأضواء- بيروت)، 1424هـ - 2003م.
7. أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري : صحيح مسلم، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه: محمد فؤاد عبد الباقي، ط/ الأولى، (دار الحديث – مصر)، 1412هـ - 1991م.
8. أبي الحسين يحيى بن حمزة بن علي الحسيني : الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي "شرح نهج البلاغة "، تحقيق: خالد بن قاسم بن محمد المتوكل، إشراف : عبد السلام بن عباس الوجيه، المجلد الخامس، ط/ الأولى، (مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية- صنعاء- الجمهورية اليمنية)، 1424هـ/2003م.
9. ي جعفر محمد بن الحسن الطوسي: تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد، الجزء الخامس، ضبطه وصححه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : محمد جعفر شمس الدين، (دار التعارف للمطبوعات- بيروت)، 1412هـ- 1992م.
10. أبي جعفر محمد بن جرير الطبري: تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، الجزء الثاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/ الثانية، (دار المعارف بمصر)، 1968.

11. أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري : المستدرك على الصحيحين، الجزء الثالث، دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط / الثانية، (دار الكتب العلمية- بيروت)، 1422هـ - 2002م.
12. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الجزء السابع، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه : محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه : محب الدين الخطيب، 62- كتاب فضائل أصحاب النبي (ص) باب مناقب علي بن أبي طالب، المكتبة السلفية، 1379هـ.
13. الحسن بن يوسف بن علي بن المُطّهر (العلامة الحُلّي): ترتيب خلاصة الأقوال في معرفة علم الرجال، تصحيح وتحقيق : قسم الحديث في مجمع البحوث الإسلامية، ط / الأولى، (مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة- مشهد- إيران)، 1423هـ.
14. الحسين أحمد السيد: الإمام علي عليه السلام وحروب التأويل، ط/ الأولى، (دار العلوم – بيروت)، 1430هـ - 2009م.
15. المُوفّق بن أحمد بن محمد المكي الخوارزمي : المناقب، تحقيق : مالك المحمودي ، ط/ الثانية، (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة- إيران)، 1411هـ.
16. بتول حسين علوان: المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، ط/ الأولى، (مكتب الغفران للخدمات الطباعية- بغداد)، 2013.
17. توفيق الفكيكي: الراعي والرعية شرح عهد الإمام علي عليه السلام الى مالك الأشتر النخعي، صححه وضبط متونه : اياد الحسيني، ط / الأولى، (دار الغدير- قُم- إيران)، 1429هـ.
18. جعفر مرتضى العاملي: الصحيح من سيرة الإمام علي عليه السلام (المرتضى من سيرة المرتضى)، الجزء 21، ط/ الأولى، (المركز الإسلامي للدراسات- النجف الأشرف)، 1430هـ - 2009م.
19. جورج جرداق: الإمام علي عليه السلام صوت العدالة الإنسانية 5/1، ط/ الأولى، (دار الأندلس- بيروت).
20. حسن القبانجي: مُسند الإمام علي (ع)، تحقيق : طاهر السَّلامي، المجلد الأول، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت)، ط/ الأولى، 1421هـ- 2000م.
21. حسين بركة الشامي: البرنامج الأمثل لإدارة الدولة وقيادة المجتمع في عهد الإمام علي "ع" لمالك الأشتر، ط/ الثانية، (دار الإسلام- بغداد)، 1429هـ - 2008م.

22. حسين شيخ الإسلامي التويسركاني : هداية العَلَمِ في تنظيم غُرَرِ الحِكَمِ، ط / الأولى، (مؤسسة أنصاريان للطباعة والنشر- قم - ايران)، 1412هـ.
23. حسين علي الأعرجي: ثقافة النزاهة في نهج البلاغة، ط/ الأولى، (دار المحجة البيضاء- بيروت)، 1432هـ/2011م.
24. سامي بن عبد الله بن أحمد المغلوث: أطلس الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ط/ الأولى، (العبيكان- الرياض)، 1428هـ - 2007م.
25. عباس القمي: شرح حكم نهج البلاغة، (دار الأنصار –إيران- قُم)، (د . ت).
26. عبد العلي آل سيف : المجتمع وجهاز الحكم عند الإمام (ع)، (مطبعة النعمان- النجف الأشرف)، 1388هـ- 1969م.
27. عبد الهادي الفضلي: الدولة الإسلامية، ط/ الأولى، (دار الزهراء- بيروت)، 1399هـ - 1979م.
28. عبد الواحد الآمدي التميمي: 11000 حكمة للإمام علي عليه السلام، اعتنى به وصححه: محسن عقيل، (دار المحجة البيضاء – بيروت)، 1433هـ - 2012م.
29. عبد الواحد الآمدي التميمي: حِكم الإمام علي (عليه السلام) أو غُررُ الحِكَم ودُرر الكِلَم، عُني بترتيبه وتصحيحه: حسين الأعلمي، ط / الأولى، (مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت)، 1422هـ - 2002م.
30. علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي البرهان فوري : كنز العمال في سُنن الأقوال والأفعال، الجزء الحادي عشر، ضبطه وفسر غريبه : بكري حيّاني، صححه ووضع فها رسه ومفتاحه : صفوة السقا، ط / الخامسة، (مؤسسة الرسالة – بيروت)، 1405هـ - 1985م.
31. غسان السعد: حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام، تقديم: محمد اليعقوبي، سلسلة: نحن والغرب (8)، (أنصار الله- النجف الأشرف)، 2006.
32. قطب الدين أبي الحسين سعيد بن هبة الله الراو ندي : منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، الجزء الثالث، تحقيق : عبد اللطيف الكوهكمري، (منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي- قُم- إيران)، 1406هـ.
33. كافي الدين أبي الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي : عُيُون الحِكَم والمواعظ، تحقيق : حسين الحسني البيرجندي، ط/ الأولى، (دار الحديث – قُم)، 1418هـ.
34. كامل حيدر : رسائل الإمام علي (عليه السلام)، ط/ الأولى، (دار الفكر اللبناني – بيروت)، 1995.
35. كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني : شرح نهج البلاغة، الجزء الخامس، ط / الأولى، (منشورات دار الثقلين- بيروت)، 1420هـ- 1999م.

36. لجنة التأليف في المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام): أعلام الهداية (1) محمد المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم) "خاتم الأنبياء "، ط/ الخامسة المحققة، (المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام) – قُم – إيران)، 1429هـ.
37. لجنة التأليف في المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام: أعلام الهداية (2) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ط/ الخامسة المُحققة، (المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام – قُم – إيران)، 1429هـ.
38. محمد الحسيني الشيرازي: توضيح نهج البلاغة، الجزء الرابع، (دار العلوم- بيروت)، الطبعة المحققة الأولى، 1423هـ- 2002م.
39. محمد الريشهري {وآخرون}: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في الكتاب والسُنّة والتاريخ، المجلد الأول، (د.ن)، (د.ت).
40. محمد الريشهري: القيادة في الإسلام، تعريب : علي الأسدي، ط/ الأولى، (دار الحديث- قم)، (د – ت).
41. محمد الصادقي: علي والحاكمون دراسة تحليلية مقارنة حول مختلف الحكومات العالمية وحكم الإمام علي عليه السلام، ط/ الأولى، (مكتبة المكتبة- بغداد)، 1433هـ - 2012م.
42. محمد الفاضل اللنكراني دام ظله: الدولة الإسلامية شرحٌ لعهد الإمام علي عليه السلام إلى مالك الأشتر النخعي، ط/ الأولى، (مركز فقه الأئمة الأطهار عليهم السلام – قُم- إيران)، 1425هـ.
43. محمد تقي المدرسي: الوجيز في الفقه الإسلامي: فقه الدستور وأحكام الدولة الإسلامية، ط/ الأولى، (دار محبي الحسين عليه السلام- كربلاء المقدسة)، 1425هـ/ 2004م.
44. محمد تقي رهبر : دروس سياسية من نهج البلاغة، ط / الأولى، (دار الولاء- بيروت)، 1425هـ- 2004.
45. محمد جواد مغنية (شرح): في ظِلال نهج البلاغة محاولة لفهم جديد، ج 4، ط/ الثالثة، (دار العلم للملايين- بيروت)، 1979.
46. محمد ضياء الدين الريس: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط / الخامسة، (مكتبة دار التراث- القاهرة)، 1985.
47. محمد طي : الإمام علي عليه السلام ومشكلة نظام الحكم، ط / الثالثة، (مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي- قُم)، 1426هـ - 2005م.
48. محمد مهدي شمس الدين: نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط / الثانية، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت)، 1411هـ - 1991م.

49. مصطفى الدرايتي وحسين الدرايتي : تصنيف غُرر الحِكَم ودُرر الكِلَم، التحقيق : مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية، ط/ الثانية، (مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي – قُم)، 1420هـ.

50. مهدي الأنصاري القمي (إعداد وتكميل)، إكمال غُرر الحِكم، لأبي الفتح عبد الواحد بن محمد بن محفوظ بن عبد الواحد الآمِدي، ط / الثانية، (مؤسسة الشهيد الأنصاري القمي لأحياء التراث- قم)، 1426هـ- 2006م.

51. ناصر مكارم الشيرازي : نفحات الولاية شرح عصري جامع لنهج البلاغة، الأ جزاء: الثاني، الثامن، العاشر، إعداد: عبد الرحيم الحمراني، (مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام - قُم- إيران)، 1426هـ.

52. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي : مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الجزء التاسع، بتحرير : العراقي و ابن حجر، تحقيق : حسام الدين القدسي، (دار الكتاب العربي- بيروت)، (د.ت).

53. نوري جعفر : علي ومناوئوه، قدم له: عبد الهادي مسعود، ط/ الرابعة، (دار المعلم للطباعة – القاهرة)، 1396هـ - 1976م.

54. هادي المدرسي: عن الإمام علي عليه السلام، ط / الأولى، دار الكلمة الطيبة (د. م.)، 1413هـ - 1992م.

55. هاشم حسين ناصر المَحَنك : علم الاجتماع في نهج البلاغة، ط / الأولى، (دار أنباء للطباعة والنشر – النجف الأشرف)، 1993.

Imam Amir al-Mu'minin Ali Bin Abi Taleb and The state

Phd .Jasim M. Al-Shiekh zain
College of political science
Baghdad university

(Abstract)

Imam Amir al-Mu'minin Ali Bin Abi Taleb when he rebuild the Islamic State faced many challenges circumstances that disturbed the general life. We deal with many notions according to: The Origin of the State of Imam Amir al-Mu'minin Ali Bin Abi Taleb, The Necessity of the State based on Sharia'h and the Reason. The indicators (Essential and Secondary) of the fall of the State. The shape of the State and the patterns of its administration. And finally focused the elements of the State, Authorities of the State: The Islamic Ruler (Legislature, Executive, Judiciary), The Islamic Nation, and the Territory of the State.